(قرار الإستفتاء في إقليم كردستان وتداعياته)

هبة علي حسين* * باحثة في حمورابي
باحثة من العراق

مقدمة :

يُعدُّ الانفصال من القضايا الأكثر انتشاراً في الدول التي تكثر فيها القوميات المتعددة الأعراق والثقافات والأقليات، إذ تسعى هذه الأقليات الى إقامة كيانات سياسية خاصة بها باستخدام بعض الطرق والوسائل من أجل الانفصال، وقد تستخدم القوة المسلحة من أجل تحقيق فكرة الانفصال بعد أن تفشل في تحقيق مطالبها باستخدام الطرق السلمية، وهذا سيؤدي الى تحولات جيوسياسية في الوحدات السياسية والديموغرافية، وقد تلجأ هذه الأقليات للمطالبة بالانفصال إما بسبب الواقع الاقتصادي او الرغبة في إقامة دولة خاصة بهم.
لذلك سوف نتناول في هذا البحث مبحثين: المبحث الأول يتناول مفهوم الانفصال السياسي والأسباب الدافعة له، أمَّا المبحث الثاني فيتناول قرار الاستفتاء الرامي الى انفصال إقليم كردستان عن العراق.

المبحث الأول: مفهوم الانفصال السياسي والأسباب الدافعة له.

أولاً: مفهوم الانفصال السياسي.

الانفصال ـ لغةً ـ هو (تقطيع الشيء وافرازه، يقال فصل الشيء قَطَعَه وأَبَانَهُ، أفرزه ومَازَهُ، تفاصلت الأشياء :إنفصل بعضُها عن بعض، وانفصل ضد اتَّصل)[1].

ويُعرَّفُ ايضا بأنه (الفصل هو البون بين شيئين، وفصلت الشيء فإنفصل اي قطعته فنقطع والانفصال مطاوع فصل، والفصل هو القضاء بين الحق والباطل)[2]

(1) وسن قاسم الخفاجي، قابلية العقد للانفصال، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد (1)، السنه الرابعة، ص 246.
(2) صلاح جبير البصيصي، انفصال الوحدات المكونه للدولة الفيدرالية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد (2)، السنة الخامسة، ص369

والانفصال مشتق من فصل بمعنى قطع او خرج يقال فصلت الشيء فإنفصل أي قطعته فانقطع، فصل :اي خرج، ويعرف الانفصال في المعاجم الانكليزية (بالانسحاب من تحالف او اتخاد او منظمة دينية او سياسية)[3]

أمَّا اصطلاحاً فيعرف الانفصال بأنه (خروج جزء من إقليم الدولة عن سيادة الدولة الأصلية بقصد تأسيس دولة جديدة، ولكي تنشأ الدولة الجديدة يجب ان تكون قد استجمعت عناصر الدولة القانونية كافة واستقرت في الجزء المنفصل وعجزت الدولة الأمُّ عن إقناعها بالعدول عن قرارها بالانفصال)[4]

ويُعرَّف الانفصال بأنه (خروج عن كيان منظم كأمة مثلا كما حدث عندما قررت سلوفينيا وكرواتيا الانفصال عن يوغسلافيا سنة 1991)[5]

كما عُرّف الانفصالُ بأنه (خروج سكان إقليم دولة على هذه الدولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة متى نجحوا في تحقيق هذه الغاية بالتخلص نهائيا من سيادة الدولة الأم وتأسيس دولة جديدة مستجمعة لعناصر الدولة القانونية كافة)، ويُعرَّف ايضا بأنه (تلك الحالة التي ينسلخ فيها إقليم من دولة قائمة ذات سيادة تعجز عن اخضاعه وارجاعه الى سيادتها فتكون بعد ذلك دولة تتوفر فيها العناصر كافة)[6]

كذلك يُعرَّف الانفصالُ بأنه (نشاط سياسي وشعبي تتبناه جماعه ما تطالب بالانفصال عن دولتها الأم او الاستقلال عن دولة انضمت اليها، نتيجة ظروف تاريخية محددة على غرار حرب البلقان، والحربين العالميتين الاولى والثانية، وعلى عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الاستعمار، والحصول على استقلالها، وممارسة حقها في تقرير مصيرها، والاعتراف بشرعية كفاحها تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الاقليمية، ويقوم هذا التوجه الانفصالي إلى دوافع عرقية او قومية او دينية او سياسية او اقتصادية)[7]

ويعرف ايضا بأنه (اقتطاع أرض من دولة وبالتالي يعني تفككا اقليميا، وفي هذا السياق يبرر شرط أساس للموافقة على اي مشروع انفصالي يتجسد في موافقة الدولة المعنية بمشروع الانفصال، بالاضافة لاعتراف المجتمع الدولي لاحقا. وتكمن التداعيات السياسية والقانونية لهذا الشرط في أنه من دون موافقة الدولة الأم على الانفصال، والتي ستفقد الاراضي والمواطنين فان إعلان الانفصال من طرف واحد ليس مجدياً)[8].

(3) محمد علي احمد محمد تورشين، انفصال الدول (طرقه ودوافعه)، www.hurriyat sudan.com

(4) صلاح جبير البصيصي، مصدر سبق ذكره، ص369.

(5) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص10.

(6) محمد علي احمد محمد تورشين، مصدر سبق ذكرة

(7) كرم سعيد، التحركات الانفصالية في العالم: النموذج كتالونيا، السياسة الدولية،العدد 202،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام،2015، ص170.

(8) فاطمة الزهراء علي، التطلعات الانفصالية بين التنظير والواقع، 2015، / www.sasapost.com opinion/looking-for-separation-between-theory-and-reality.

ثانيا : الأسباب الدافعة للانفصال السياسي.

مشكلات الانفصال قديمة ومتجددة لا تكاد تمرّ حقبة دون ان تحدث مشكلات انفصال هنا او هناك، لذلك ينبغي التعرف على عدد من مشكلات الانفصال لمعرفة أسبابها ودوافعها حتى يتمَّ التوصل الى القواعد القانونية التي تطبق عليها.

فمشكلات الانفصال على مستوى المجتمع الدولي نجد ان دوافعها لاتكاد تخرج عن الآتي :[9]

(9) محمد علي احمد محمد تورشين، مصدر سبق ذكره.

1. التحرر من الاستعمار: من المعروف ان الاستعمار كان يتمُّ تحت ستار مساعدة الشعوب المتخلفة ونقل الحضارة اليها وكان الفقه الانكليزي يؤكد ان الاستعمار يحمل معه الى المستعمرات النظام الديمقراطي والنمو الاقتصادي لكن الواقع اكد ان الاستعمار كان وسيلة لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية إذ وجدت في المستعمرات المواد الخام والأسواق التجارية والبشرية التى تحتاج اليها.اما بالنسبة لسعي الأقليَّات الى إيجاد دولة خاصة بها.
2. سعي الاقليات الى إيجاد دول خاصة بها: تُعرَّفُ الأقليَّة بأنها (جماعة من بين مواطني الدولة تنتمي بجنسها او بلغتها او بدينها الى غير ما تنتمي اليه غالبية)، وذهب رأي آخر الى ان الاقلية مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية مواطني الدولة من حيث الجنس او الدين او اللغة او الثقافة وغير مسيطرة او مهيمنة وتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها، وتعرف الاقليات ايضا بأنها جماعة تقلُّ عددياً عن بقية شعب الدولة وفي وضع غير مسيطر يمتلك اعضاؤها خصائص دينية او اثنية او لغوية مختلفة عن بقية الشعب.وتسعى هذه الاقليات غالبا الى تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق مبدأ المساواة، ضمّ الأقليات والأقاليم أي تجميع جماعاتها المختلفة التي توجد في عدة أقاليم ودول مجاورة وذلك في إطار الدولة الأم، من أهدافها ايضا الحكم الذاتي اي حق الأقليات في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر السلطة المركزية دون ان يخلَّ ذلك او يمس بوحدة السلطة ووحدة القانون داخل الدولة، الهدف الأهم للاقليات هو الانفصال كما يعدّ الهدف

تعريف الأقلية: تُعرَّفُ الأقليَّة بأنها (جماعة من بين مواطني الدولة تنتمي بجنسها او بلغتها او بدينها الى غير ما تنتمي اليه غالبية).

النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية واللغوية والدينية.

3. الأسباب الاقتصادية: قد تمتلك بعض الأقاليم خصائص معينة تجعلها في وضع متميز وبحكم موقعها الاستراتيجي، او ان تحتوي على موارد وثروات طبيعية مما قد يدفع بعض السكان الى العمل على انفصال ذلك الجزء،

نستنتج مما سبق ان تفعيل حق الانفصال استنادا الى حق تقرير المصير ورد كأحد الحلول في حالة الاستبداد والاضطهاد الذي تتعرض له جماعة معينة ويكون الخيار الأخير والذي تصاحبه شروط مهمة ومنها ان يتم وفق آليات دستورية وقانونية معقدة ومتفق عليها مع باقي الأثنيات والمجموعات الإقليمية الأخرى، فمثلما كان التوحد طوعيا واختياريا مع المجموعات الاخرى فان الخروج يجب ان يكون مرهوناً بمباركة وتأييد المكونات الأخرى كما أن المكون الذي يطلب الانفصال عليه ان يضع في عدّه مدى درجة التطور والكمال السياسي والاقتصادي الذي يؤهله لتفعيل هذا الحق وخصوصا بالنسبة للأقليات الاثنية القاطنة في مساحة جغرافية محددة وليس تلك المشتتة في جميع أنحاء الدول الاتحادية وبخلاف ذلك يولد تفعيل هذا الحق أشكالات أكثر مما سيطرحه من حلول ليس للمكون الأثني فحسب وانما لكامل المكونات الاخرى في الدولة الفيدرالية.

المبحث الثاني: أكراد العراق: الإستفتاء على الإنفصال.

تتمتع المنطقة الكردية في شمالي العراق بحكم ذاتي واسع منذ حرب الخليج الاولى عام 1991 ومنذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003 تشهد استقرارا الى حد معين في حين تعاني بقية مناطق العرا ق من حالات عدم الاستقرار.

منذ عام 2003 كان لأكراد العراق الكثير من المكتسبات السياسية وحتى الجغرافية بعد 2003 ومن خلال مشاركتهم في اطاحة النظام السابق وتاسيس النظام العراقي الجديد وإدارته، وحصلوا على مكتسبات كبيرة قياساً بالنسبة لأكراد تركيا وإيران وسوريا.[10]

(10) هل اسقاط أستفتاء كردستان مكتسبات الاقليم، www.alarabiya.nat

قبل عام 2003 لم يحظَ الاكراد بفرصة حقيقية للمشاركة في إدارة شؤون

الدولة، لكن ومنذ عام 2003، تمخضت سياساتهم التي يصفها الكثير من المحللين والمراقبين حينها بالناجحة، عن ضمان حقوق عريضة لإقليم كردستان العراق أبرزها الفيدرالية والاحتفاظ بقوات البيشمركة وادخالها ضمن المؤسسة العسكرية العراقية، وحسب التوافق اصبح للاكراد حصص في بغداد وهي الرئاسة وبعض الوزارات السيادية ومقاعد في البرلمان.[11]

(11) هل اسقاط استفتاءكردستان مكتسبات الاقليم،مصدر سبق ذكرة.

ليست المرة الاولى التى يصوّت فيها الأكراد في العراق على الانفصال، الاستفتاء السابق في عام 2005 حظي بموافقة شبة جماعية، ولكنهم لم يحققوا شيئا. رغم ذلك نجد ان الاستفتاء الكردي مرفوض من الجميع، اذا شهدت أربيل عاصمة إقليم كردستان زيارات مكثفة لمبعوثين دوليين يحملون باقة من التهديدات والوعود، يرغبون في إلغاء الاستفتاء، اذ نجد الكل متمسكا بسياسة العراق الموحد حتى لو صوّت الكرد بنعم.[12]

(12) صاموبل تادريس، خواطر حول الاستفتاء الكردي، www. Alhurra. com

وفي عام 2005 حاز تحالف من الأحزاب الكردية (التحالف الكردستاني) على المرتبة الثانية في الانتخابات الوطنية التاريخية التي شهدها العراق، حيث فاز التحالف ب 77 مقعدا في البرلمان المؤقت، عام 2009 بدأت الحكومة الكردية بتصدير النفط الخام الى أسواق أجنبية، والشركات العاملة في كردستان كانت تضخ ما بين 900 ألف الى مليون برميل يوميا من حقلين شماليين للنفط الى تركيا وكانت تتسلم حصتها مقابل إستخدام خطوط أنابيبها في التصدير[13])

(13) هل أسقط أستفتاء كردستان مكتسبات الأقليم، مصدر سبق ذكره.

حالة التفكك والفوضى التي اعقبت اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من شمالي العراق وغربه تعدّ العامل المساعد الرئيس في خطوة اكراد العراق على تقديم مشروع انفصالهم عن العراق بدولة قومية للاكراد.

حالة التفكك والفوضى التي اعقبت اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من شمالي العراق وغربه تعدّ العامل المساعد الرئيس في خطوة اكراد العراق على تقديم مشروع انفصالهم عن العراق بدولة قومية للاكراد، فكردستان التى وضعت ثقلها بثلاث قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية، فضلا عن مطار عسكري يستخدم لعمليات التحالف العسكري لتشجيع حلم الدولة الكردية، ساعدتها ايضا الحالة السياسية في العراق والمنطقة العربية وما شهدته من تناحر واضح منحها تأييد الاكراد من دول بالمنطقة لهذه الخطوة ليس حبا او تعاطفا بل نكاية بدولة او طرف ما[14]

(14) أكثم سيف الدين، استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق برعاية اماراتية، العربي الجديد، 9يونيو 2017، www.alaraby. co.uk/ polities.

وقد بدأ إقليم كردستان اول خطواته الفعلية تجاه الانفصال عن العراق

متجاوزا كل التحذيرات وكل المخاوف من تأثير ذلك في البلاد وعلى المنطقة محددا موعدا ثابتا لإجراء الاستفتاء الشعبي على الانفصال في وقت حذر فيه مراقبون من خطورة هذا التوجه الذي يضع العراق أمام أزمات جديدة، وفي اجتماع عقده رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني مع قادة الأحزاب والأطراف الكردية تمَّ تحديد 25 / أيلول / 2017 موعداً لإجراء الاستفتاء برئاسة البارزاني وثلاث لجان لزيارة الدول الإقليمية والعربية وبغداد لمناقشة الموضوع.[15]

(15) المصدر نفسة.

نجد أن حكومة الإقليم أبدت تصلباً شديداً إزاء الدعوات للتراجع عن قرارها بإجراء الاستفتاء، إذ على الرغم من ان الدول العظمى والمنظات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة كررت مطالبتها بالتأجيل وعرضت بدائل لن تضرَّ بجوهر القضية الكردية بل تجنبها انتكاسة تعيدها عشرات السنين الى الوراء وتخفف من تداعياتها السلبية على وضع الكرد في الدول الأخرى، وتجنب العراق وعموم المنطقة كوارث متوقعة، إلَّا أن الرفض من حكومة الإقليم كان الجواب على ذلك بحجة ان أيا منها لا يمثل بديلاً أفضل من الاستفتاء.[16]

(16) صحيفة اماراتية، لهذه الاسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية لن يقدم برزاني على الانفصال، Baghdad today.news/ 16037/.

أبدى مجلس الأمن الدولي معارضته للاستفتاء على الانفصال، وفي بيان صدر باجماع أعضائه ال15 أعرب مجلس الأمن على قلقه إزاء التأثيرات المزعزعة للاستقرار التي تنجم عن مشروع حكومة إقليم كردستان، وأضاف البيان: أن الاستفتاء مقرّر في وقت لاتزال العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية جارية، وشدد البيان على أن أعضاء المجلس يعبرون عن تمسكهم المستمر بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه ويدعون الى حل اي مشكلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في إطار الدستور العراقي عبر حوار منظم وحلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي.[17]

(17) صحيفة اماراتية، لهذه الاسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية لن يقدم برزاني على الانفصال، مصدر سبق ذكره.

إن قرار استفتاء إقليم كردستان العراق، سوف يكون له أبعاد وتأثيرات كبيرة في استقرار الدول المحيطة خصوصاً في ظل وجود الأقلية الكردية المنتشرة في كل من تركيا وإيران وسوريا (والتي تتركز في منطقة جغرافية متقاربة) وهذا الأمر لا محالة سوف يشجّع ويشكّل حافزاً لتلك الأَقليات في هذه الدول للانضمام الى كردستان العراق. وفي ظل اجماع الدول عليى ضرورة إفشال هذا المشروع للحفاظ على وحدة أراضيها وسيادتها السياسية[18]

(18) احمد مصبح، انفصال الاقليم بين الرؤى الاقتصادية والواقع السياسي، مصدر سبق ذكرة.

لايزال الاستفتاء محل اعتراض من العديد من الدول حول العالم، إلا ان الموضوع بالنسبة لتركيا وإيران من الأولويات وتطلّب موقفاً مشتركاً وتنسيقاً من أعلى المستويات، إذ عارضت كلٌ من إيران وتركيا استفتاء الإقليم، إذ ترفض تركيا الاستفتاء لأسباب داخلية بالدرجة الأولى، فهي تخشى من تداعيات هذا الانفصال على وحدة أراضيها وأمنها واستقرارها لوجود أكراد على أراضيها، والذين من المحتمل ان يطالبوا بالانفصال أيضا في المستقبل في حال تَمكَّنَ إقليم كردستان من الانفصال عن العراق عبر الاستفتاء.[19]

(19) نون بوست، لماذا ترفض تركيا فكرة استفتاء اقليم كردستان، www.noonpost.org،2017

على الصعيد المحلي طالبت حكومة العراق الأكراد بإلغاء الاستفتاء وأصدرت المحكمة العليا في العراق، أمراً بإيقاف إجراءات الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان، أمَّا رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي فهدّد بالتدخل العسكري ضد إقليم كردستان، لقد خرجت غالبية الشعب العراقي بمكوناته كافة وصوّتت بالموافقة على دستور جمهورية العراق وبالالتزام بأحكام المواد الواردة فيه ومنها المادة (1) موضوع طلب التغيير وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن هذه الموافقة وهذا الالتزام من الحاكم والمحكوم ان يكون العراق بحدوده الجغرافية المعترف بها دولياً وبمكونات نظامه الإتحادي المنصوص عليها في المادة (116) من الدستور وهي العاصمة والإقليم والمحافظات اللا مركزية والإدارات المحلية دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي وان تكون مواد الدستور ضامنة لوحدة العراق.[20]

(20) السومرية نيوز، نص قرار المحكمة الاتحادية بشأن أنفصال اي مكون عن العراق، 2017، www.alsumaria.tv

ذهبت المادة (109) منه الى إلزام السلطات الاتحادية المنصوص عليها في المادة (47) من الدستور وهي: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالمحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، ولم تجد المحكمة الاتحادية العليا من خلال استعراض نصوص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ودراستها نصاً يجيز انفصال اي من مكونات النظام الاتحادي في جمهورية العراق، وصدر القرار استناداً الى أحكام المادة (93 / ثانياً) من الدستور بأكثرية ستة أعضاء ومخالفة ثلاثة من أعضاء المحكمة.[21]

(21) السومرية نيوز، نص قرار المحكمة الاتحادية بشأن أنفصال اي مكون عن العراق، مصدر سبق ذكره.

القيادة الكردية فإنها تدرك صعوبة الانفصال بسبب الرفض الواسع من دول وجهات كثيرة منها الدول المجاورة للعراق مثل ايران وتركيا وسوريا التي تخشى من قيام دولة كردية على حدودها.

أمَّا القيادة الكردية فإنها تدرك صعوبة الانفصال بسبب

الرفض الواسع من دول وجهات كثيرة منها الدول المجاورة للعراق مثل ايران وتركيا وسوريا التي تخشى من قيام دولة كردية على حدودها، وفي حال إصرار البارزاني على المضي بمشروع الانفصال سيساهم ذلك أيضا في خلق بؤر توتر وتصعيد وانهيار الأوضاع الأمنية ليس فقط في العراق بل في منطقة الشرق الأوسط عموما.[22]

(22) حارث حسن، أزمة أستفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات، studies.aljazeera.net.

وفي ضوء ذلك لا يمكن إغفال المادة 140 من الدستور العراقي والتي تنصُّ على أن كركوك منطقة متنازع عليها وسينظر في مصيرها عبر إجراء استفتاء كان قد حُدّد له عام 2007 وكون الاستفتاء غير منجز حتى الآن تبقى كركوك منطقة متنازعاً عليها، ولا يصحُّ لطرف ما أن يجري عليها إجراءاً قانونياً دون توافق اتحادي.[23]

(23) المصدر نفسه.

وفي أعقاب الاستفتاء على الانفصال الذي أجراه إقليم كردستان العراق يوم 25 / 9 / 2017 اتخذت الحكومة المركزية إجراءات اقتصادية ضد الإقليم، كان أولها حظر الرحلات الدولية المباشرة من الإقليم، تلاه فرض قيود مالية على أربيل جرى تخفيضها فيما بعد، في حين هددت تركيا بغلق معبرها الحدودي مع الإقليم، مما قد يعطل تدفقات النفط ومنتجات أخرى، تزامنا مع تهديدات إيرانية مماثلة.[24]

(24) حارث حسن، أزمة أستفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات، مصدر سبق ذكره.

أمَّا موقف الرئيس العراقي فؤاد معصوم، فنجده يختلف قليلا عن موقف الحكومة المركزية، فهو وان كان يرفض إجراء الاستفتاء إلَّا أنه يميل الى إيجاد تسوية تتفادى الصدام. ويتحكم في موقفه التزامان، التزامه كرئيس العراق يفرض عليه أن يرفض ما يخالف الدستور العراقي وأن يتضامن مع حكومته، والتزامه في قيادة الإتحاد الوطني الكردستاني يفرض عليه التعاطف مع الاستفتاء في الاإقليم، هذا الوضع جعل معصوم يقدّم مبادرة لحل النزاع تقضي بإجراء مفاوضات غير مشروطة بين بغداد وأربيل لا تتعدى ثلاث سنوات، فإذا فشلت يمكن لأربيل أن تنظّم الاستفتاء على مصير الإقليم، وقد لاقى المقترح رفض بغداد وأربيل معا.[25]

(25) المصدر نفسة.

من جهة أخرى صعدت بغداد لهجتها في 14 / تشرين الاول / 2017 تجاه ما يجري في كركوك وحولها، حيث فرضت الحكومة المركزية شرطا جديدا على إقليم كردستان، يتمثل بانسحاب قوات البيشمركة الى ما يسمى ب(الخط الأزرق) وخلال ساعات انسحبت قوات البيشمركة من كركوك دون

مقاومة تذكر، وهي منطقة يسكنها العرب والتركمان والأكراد، لكن الإقليم لا يريد الانفصال من دونها ومن دون ثروتها النفطية، والى الآن لم يتّضح بعد دور الأكراد المستقبلي في إدارة الدولة العراقية بعد كل ما حدث.[26]

كما أصدرت المحكمة الإتحادية العليا بتاريخ 6 / 11 / 2017 قرارها المرقم (122 اتحادية 2017) حول تفسير المادة الأولى من الدستور العراقي التي تنصّ على ان (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)[27]

نلاحظ بعد حكم القضاء بعدم وجود نص دستوري يسمح بالانفصال عن العراق، أعلنت حكومة إقليم كردستان ترحيبها والتزامها بالقرار معربة عن أملها أن يشكّل هذا القرار أساساً لإجراء حوار مع الحكومة الاتحادية.[28]

(26) هل أسقط أستفتاء كردستان مكتسبات الاقليم، مصدر سبق ذكره.

(27) محمد صالح، انفراجة في ازمة بغداد واربيل: احترام قرار القضاء ثم مفاوضات، صوت العراق، بغداد، 2017، ص1.

(28) محمد صالح، انفراجة في ازمة بغداد واربيل، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة :

نستنتج من ذلك أن استفتاء إقليم كردستان لم يحظَ بأي تأييد إقليمي او دولي، وقد قوبل بمعارضة كبيرة من العديد من الدول لاسيما المجاورة للعراق متمثلة بتركيا وايران التي توجد فيها إقليات كردية، لهذا هنالك بوادر حصول اتفاق بين أربيل وبغداد من أجل حل الأزمة بطريقة سلمية واعتماداً على الحوار والتفاهم إذ نلاحظ تغير الموقف الكردي ومحاولته التراجع عن قراره من خلال قيام حكومة الإقليم باقتراح مبادرة من ثلاث نقاط تتمثل بوقف إطلاق النار وجميع العمليات العسكرية في الإقليم وتجميد نتائج الاستفتاء والبدء بحوار مفتوح بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية على أساس الدستور العراقي، كذلك نجد ان أربيل أعلنت احترامها لقرار المحكمة الاتحادية العليا بعد تفسيرها للمادة الأولى من الدستور والذي نصَّ على عدم جواز انفصال اي إقليم او محافظة او إدارة محلية للبلد، وهذا يدل على تراجع إقليم كردستان عن قرار الانفصال ولا زالت الأحداث والتغييرات مستمرة حول موضوع الاستفتاء.